

Distr.
LIMITED

TD/L.369
13 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

المنتدى المعني بالتزعة المتعددة الأطراف والتزعة الإقليمية: القاسم المشترك الجديد

٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ريو دي جانيرو، موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١ - عُقد "المنتدى المعني بالتزعة المتعددة الأطراف والتزعة الإقليمية: القاسم المشترك الجديد" السابق لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، في ريو دي جانيرو بالبرازيل، بالتعاون مع مصرف التنمية البرازيلي ومؤسسة جيتوليو فارغاس. واستُخدمت كأساس للنقاش مذكرة أمانة الأونكتاد بشأن "التزعة المتعددة الأطراف والتزعة الإقليمية: القاسم المشترك الجديد".

٢ - تشهد جميع مناطق العالم تطوراً سريعاً لشكل جديد من أشكال التزعة الإقليمية، ولا سيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية. فقد أُبلغ إلى هذه المنظمة إبرام نحو ٣٠٠ اتفاق من اتفاقات التجارة الإقليمية لا يزال نحو ٢٠٠ منها نافذاً. وتشمل هذه الاتفاقات معقودة بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبين بلدان الشمال والجنوب. وستظل هذه الاتفاقات سمة ملازمة للنظام التجاري الدولي. ويثير ظهور هذه التزعة الإقليمية الجديدة قضايا كثيرة، تتمثل إحداها في أثر التزعة على النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك التساؤل عما إذا كان التكامل الإقليمي حجر بناء للنظام المتعدد الأطراف أم حجر عثرة أمامه. وينبع هذا التساؤل من عنصر عدم التوافق بين اتفاقات التجارة الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، ذلك أن الأولى استثناء على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وقد تضعف اتفاقات التجارة الإقليمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وتضر بالبلدان النامية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تساهم هذه الاتفاقات، تبعاً لطبيعتها ومضمونها، في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وتقديم منافع هامة للبلدان النامية. وتظل هذه المسألة مسألة مفتوحة تستحق مزيداً من العمل التحليلي.

٣- والواقع أنه نظراً لمشاركة البلدان مشاركة متزايدة ومتوازنة في اتفاقات التجارة الإقليمية، فإن المفاضلة بين الاندماج في مختلف مستوياته والحفاظ على حيز للسياسات يتيح للبلدان النامية تحديد وتنفيذ سياسات إنمائية وطنية، وبين البحث عن أفضل الاتفاقات هي مفاضلة تكتسي أهمية استراتيجية وتؤثر في الآفاق التفاوضية. ومن الضروري ضمان أن تؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك بالحد قدر الإمكان من آثاره السلبية المحتملة والسماح للبلدان النامية بتحقيق أقصى قدر من المكاسب التجارية في مختلف مستويات الاندماج. وينبغي أن ينطوي كل من النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية على ميزة إنمائية في تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والتخفيف من وطأة الفقر. كما يقتضي تقييم وفهم القاسم المشترك والاتساق بين اتفاقات التجارة الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف بحث تأثير القاسم المشترك بين اتفاقات التجارة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يؤدي وجود مبادرة اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين إلى جانب عمليات التجارة والتكامل دون الإقليمية والثنائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى زيادة الطلب على رأس المال التفاوضي للبلدان وزيادة تعقيد القضايا المطروحة. ويضع تعدد العضوية في اتفاقات التجارة الإقليمية عبئاً هائلاً على القدرة الإدارية للبلدان النامية. وتتأثر بهذا الأمر بوجه خاص الاقتصادات الصغيرة مثل أعضاء جماعة الكاريبي.

٤- ويعد ظهور اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب واحداً من أبرز سمات التزعة الإقليمية الجديدة، وهو يطرح تحديات وفرصاً جديدة أمام البلدان النامية المشاركة. ومن المرجح أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى توليد المبادلات التجارية بسبب أوجه التكامل القائمة. وتنبع دوافع البلدان المتقدمة للاشتراك في اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب من العلاقات بين بلدان الشمال ومن "التزعة الإقليمية التنافسية". كما أن التزعة الإقليمية تستخدم كوسيلة لتوسيع جدول الأعمال التجاري ليتجاوز النطاق الممكن حالياً في النظام التجاري المتعدد الأطراف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي قضايا مثل حقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمنافسة والبيئة والعمالة والمشتريات الحكومية إلى إبرام اتفاقات تجارة إقليمية أفضل مما يتيحها منظمة التجارة العالمية. وقد تقيد هذه الاتفاقات ما هو متاح للبلدان النامية من مرونة وحيز للسياسات، مما قد يفضي إلى ضوابط أشد مما تفرضه منظمة التجارة العالمية. وتناقش هذه القضايا في إطار تجمعات التكامل الإقليمي للبلدان النامية، ولكنها تثير صعوبات لدى طرحها في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب. وارتفاع درجة الحماية التعريفية في البلدان النامية يجعل التحرير المتبادل جذاباً للبلدان المتقدمة. كما تقف استراتيجيات الشركات عبر الوطنية وراء هذا النشاط الجديد في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب.

٥- ويمكن أن تكون لاتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب آثار إيجابية وسلبية على البلدان النامية، تبعاً لعدد من العوامل، منها بنية هذه الترتيبات وهيكلها، ومستوى الحماية القائمة، وتكوين القواعد وتصميمها. وتشارك البلدان النامية بصفة متزايدة في اتفاقات التجارة الإقليمية مع البلدان المتقدمة، مدفوعةً في ذلك بإمكانية تحويل الأفضليات التجارية الأحادية إلى حقوق تعاقدية لتحسين شروط الوصول والدخول إلى الأسواق، والزيادة

المتوقعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا، ومواءمة القواعد والارتقاء بالبيئة التنظيمية، وتحسين الصورة التجارية والاستثمارية للبلدان. وتوجد عوامل سلبية محتملة مثل تقلص القدرة التفاوضية وزيادة التعقيد الإداري، فيما يخص قواعد المنشأ مثلاً. وقد تستفيد البلدان النامية بوجه خاص من تحسين شروط الدخول إلى الأسواق، بما في ذلك تبسيط قواعد المنشأ، والاعتراف المتبادل بالمعايير ونتائج الاختبارات، وتدابير تيسير التجارة. واعتُرف على نطاق واسع بضرورة تضمين الاتفاقات بين الشمال والجنوب عناصر غير متوازنة في شكل معاملة خاصة وتفاضلية في الالتزامات والضوابط، بما في ذلك مستوى إزالة التعريفات، أو الفترة الانتقالية أو القواعد المتعلقة بالتدابير الوقائية وتدابير التصحيح التجاري مثل مستوى الحد الأدنى. وعلى البلدان أن تحدد أهدافاً وطنية تسعى إلى تحقيقها في مختلف مستويات الاندماج، وأن تعتمد في المفاوضات نهجاً متسقاً واستراتيجياً. ولا بد من حسن فهم آثار الاتفاقات والقواعد الجاري التفاوض عليها والقطاعات المشمولة.

٦- ومن شأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية المقترحة بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادي أن تؤثر في التكامل الإقليمي الأفريقي والسياسات الإنمائية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وإذا أُريد لهذه الاتفاقات أن تكون مواتية للتنمية فلا بد من تضمينها أحكاماً بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية. ويجب تضمين المادة الرابعة والعشرين من اتفاق الغات بنداً بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية كيما يتاح للبلدان الأفريقية تحسين إدارة مشاركتها في اتفاقات التجارة الإقليمية والاستفادة منها. واعتُبر الاقتراح الذي قدمته مؤخراً دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادي في منظمة التجارة العالمية بشأن إدراج المعاملة الخاصة والتفاضلية في المادة الرابعة والعشرين في اتفاق الغات مبادرة إيجابية في هذا الاتجاه.

٧- وجرى التشديد على أهمية اتباع نهج متكامل لإزاء التجارة والتعاون في اتفاقات التجارة الإقليمية من أجل ضمان المكاسب الإنمائية. وهذا هو الحال في اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى وتوسيع مبادئ التماسك الاجتماعي والصناديق الهيكلية ضمن إطار اتفاقات الاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك برامج الهياكل الأساسية الإقليمية المعقودة بين البرازيل وبيرو، وبين البرازيل وفنزويلا، وبين البرازيل وبوليفيا، وضمن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور). كما يرمي اتفاق التعاون الاقتصادي المبرم حديثاً بين بنغلاديش وتايلند وسري لانكا وميانمار والهند إلى تعزيز التجارة بالاقتتران مع تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية من أجل تحسين الارتباط وتيسير التجارة بين أعضاء هذا الاتفاق. ويمكن أن تشمل السمات الإنمائية الأخرى خفض البلدان المتقدمة للذرى التعريفية؛ وتوفير الدعم التكميلي والدعم التكنولوجي والمساعدة التكنولوجية؛ وتيسير حركة العمال؛ ووضع قواعد التصحيح التجاري.

٨- وما برحت التجارة بين بلدان الجنوب تتوسع بسرعة أكبر من التجارة العالمية مما يدل على وجود إمكانات هائلة لمواصلة النمو. وتستأثر آسيا بالنصيب الأعظم من التجارة بين بلدان الجنوب. وتنطوي هذه

التجارة على فائدة جلية ذلك أن المنتجات المتجر بها تتكون من سلع ذات قيمة مضافة عالية وكثافة تكنولوجية. وتتسم هذه التجارة بأنها أقوى على المستوى الإقليمي، وينبغي تشجيعها على المستوى الأفريقي، بما في ذلك عن طريق النظام الشامل للأفضليات التجارية. وليست التجارة بين بلدان الجنوب بديلاً عن التجارة بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملاً لها لأن الشمال يظل السوق الرئيسية لمنتجات الجنوب. وتمثل التزعة الإقليمية في أفريقيا استراتيجية إنمائية لتحقيق مزيد من وفورات الحجم الكبير والتكامل بين مختلف المناطق دون الإقليمية ولأنها تحفز القارة على المشاركة التنافسية في التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، أنشأت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي منطقة للتجارة الحرة وهي تنحصر صوب إنشاء اتحاد جمركي. وتتبع رابطة أمم جنوب شرق آسيا استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً إذ اتفق أعضاؤها مؤخراً على إنشاء جماعة اقتصادية تابعة للرابطة بحلول عام ٢٠٢٠ لتيسير حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص. ويسعى إلى تحقيق هذا الهدف أيضاً كل من الجماعة الأنديّة والجماعة الكاريبية.

٩- ويستطيع الأونكتاد تأدية دور هام في مساعدة البلدان النامية على التعامل مع القاسم المشترك بين التزعة المتعددة الأطراف والتزعة الإقليمية، ومع العلاقة بين اتفاقات التجارة الإقليمية في إطار نموذج جديد للتجارة والتنمية والتعاون. ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي: (أ) تيسير تبادل التجارب وأفضل الممارسات والدروس المستفادة بين اتفاقات التجارة الإقليمية؛ (ب) تعزيز إقامة الشبكات وتبادل المعلومات بين اتفاقات التجارة الإقليمية؛ (ج) تيسير بناء توافق الآراء والتعاون الدولي في التصدي للبعد الإنمائي لاتفاقات التجارة الإقليمية والقاسم المشترك مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (د) إجراء تقييم للآثار الإنمائية المترتبة على اتفاقات التجارة الإقليمية؛ (هـ) تنشيط وتعزيز النظام الشامل للأفضليات التجارية.

— — — — —